



## مجلة التواصلية

رقم الايداع القانوني: ر د م د 2437-0894

رقم الايداع بالمكتبة الوطنية: 5845-2015

رت م د إ: 537X-6202

ملامح التبويب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)

**Features of Grammar classification in the Book of  
"Al-Muqarib" by Ibn Asfour Al-Ishbili (d.669 AH)**

د(ة). حليلة الخيروني

جامعة محمد الأول. وجدة-المغرب

[halimaimane@hotmail.com](mailto:halimaimane@hotmail.com)

تاريخ النشر:	تاريخ القبول:	تاريخ الإرسال:
2020-12-25	2020-11-05	2020-10-13

المراجع: حليلة الخيروني، « ملامح التبويب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)»، التواصلية، المجلد: 06، العدد: 18، 25 ديسمبر 2020، ص ص: 105- 136.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/294>

## ملاحح النبويب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

(ت669هـ)

### Features of Grammar classification in the Book of "Al-Muqarib" by Ibn Asfour Al-Ishbili (d.669 AH)

د(ة). حليلة الخيروني

جامعة محمد الأول. وجدة-المغرب

ملخص:

لا يخفى علينا أن تبويب الكتاب هو الوسيلة الأسرع لقراءته وفهمه، وقد دأب نحاة الأندلس على التبويب لمصنفاتهم وفق خطة منهجية لا يفصحون عنها جهرا في معظم الأحيان، غير أنه يمكن بأدنى جهد تلمس هذه المنهجية والاقتراب منها. ومن الذين برزوا في هذا المجال، ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) من خلال كتابه "المقرب" الذي ضمّنه عدة موضوعات نحوية وصرفية ولغوية... سنقتصر منها على الشق النحوي. وسينصبُّ هذا البحث للإجابة عن بعض الأسئلة مثل: ما المنهج الذي ارتضاه ابن عصفور لتبويب كتابه "المقرب"؟ ما المعايير التي اعتمدها لتقديم باب عن الآخر؟ وهل من سبيل لتصحيح ما ورد في هذه الخطة؟

الكلمات المفتاح: ملاحح - التبويب النحوي - كتاب "المقرب" - ابن عصفور - منهج..

#### Abstract:

We know that dividing a book into chapters is undoubtedly the fastest way to understand it. Andalusian grammarians have consistently divided their works according to a systematic plan that they usually hid. However, with the slightest effort it is possible to approach that methodology .

Ibn Asfour-Ishbili was among those who emerged in that field through his book "Al-Muqarib", which included several grammatical and linguistic topics. In This paper we will be interested in the grammatical part of his book. We will focus on answering some questions; such as, What was the method chosen by Ibn Asfour to divide his book into chapters? Which criteria did he adopt to set a chapter before the other...?

**Key words:** features - Grammar classification – the book of (Al-Muqarrib) - Ibn Asfour – Method .

\_\_\_\_\_ ملامح التبويب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

لا يخفى أن التبويب الجيد هو مفتاح قراءة الكتاب، والوسيلة الأسرع لفك طلاسمه. وقد يبدو للناظر في الكتب النحوية التراثية أول وهلة أنها تكاد تخلو من خطة منهجية في ترتيب أبوابها، لكن القراءة المتفحصـة لتبيّن أن تهمة الاضطراب في تبويب موضوعاتها بعيدة عنها كل البعد.

ويعد ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) واحدا من أولئك النحاة الذين احتلوا الذروة في ساحة التبويب النحوي، من خلال ما تركه من بصمات واضحة في كتب عدة، يأتي في مقدمتها كتابه "المقرب". فما المنهج الذي ابتغاه ابن عصفور (ت669هـ) في تبويب كتابه "المقرب"؟ وما معايير تقديمه لباب عن الآخر؟ وإلى أي حد كان ابن عصفور (ت669هـ) محقا في التبويب الذي اختاره؟ وقبل الشروع في ذلك لا بأس من إلقاء نظرة عجلة عن حياة هذا الرجل، رغم أنه من المفروض ألا نعيد الكلام عن سيرته؛ فعلماء اللغة والكتّاب قد أفاضوا في ذلك، بيد أنه لا حرج في ترجمة يسيرة له دونما إطناب.

### أولا: نبذة عن ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)

هو العالم الجليل علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي، المتوفى سنة 669هـ<sup>(1)</sup>، تخرج على ابن الدباج، ثم على الشلوبين، وكان بقية الحاملين للواء

<sup>(1)</sup> البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. الفيروزآبادي. تحقيق محمد المصري. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سوريا. الطبعة الأولى. 2000. ج 1. ص 218 - 219.

العربية بالمغرب، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال بالأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة؛ لا يمل من ذلك؛ ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو؛ ولا تأهل لغير ذلك. له تصانيف حسنة، منها: المقرب، والمتع في التصريف، والمفتاح والهلالية، والأزهار، وإنارة الدجى ومختصر الغرة، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على الجمل، ومفاخرة السالف والعدار. ومما لم يكمله: شرح المقرب، وشرح الإيضاح، وشرح الحماسة، وشرح الأشعار الستة الجاهلية...<sup>(1)</sup>

ثانيا: منهج ابن عصفور في تبويب كتابه "المقرب"

## 1 - مقدمة الكتاب:

أول ما يلاحظ على كتاب "المقرب" أن صاحبه قدّم فيه النحو عن الصرف، فجاء النحو ممتدا من أول باب إلى غاية باب الحكاية، ومصدراً بمقدمة الكتاب. والناظر إلى هذه المقدمة يجدها مختلفة إلى حد ما عن باقي مقدمات النحاة؛ ذلك أن ابن عصفور (ت669هـ) قد عرّف فيها علم النحو قبل أن يشرع في تعريف الكلام؛ فقال: "النحو علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب،

<sup>(1)</sup> ينظر "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة". ابن عبد الملك المراكشي. تحقيق إحسان عباس ومحمد بنشريفية وبشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي. تونس. الطبعة الأولى. 2012. ج 1. ص 490، و"البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة". مجد الدين الفيروزآبادي. ج 1. ص 218، و"المقرب ومعه مُثُلُ المقرب". ابن عصفور. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض. دار الكتب العلمية. لبنان. الطبعة الأولى. 1998. مقدمة المحقق. ص 29.

\_\_\_\_\_ ملامح النويب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها، وهذه الأحكام ليست وزنية؛ فيحتاج من ذلك إلى تبين حقيقة الكلام، وتبين أجزائه التي يأتلف منها، وتبين أحكامها<sup>(1)</sup>.

ولعله بيّن أن ابن عصفور (ت669هـ) قد قصد إلى تحديد ماهية النحو فاختر أنه علمٌ، كما أنه حصر مجال اشتغال هذا العلم في حقيقة الكلام؛ فهو مؤتلف من أجزاء، يعددها جمهور النحاة في الاسم والفعل والحرف، وعلى علم النحو تبين أحكامها. ومنه، فإن ابن عصفور قد كان ذا فكر منهجي؛ فهو يصرح منذ البداية أنه يتبع خطة في تبويب كتابه، ولا مجال للفوضوية في ذلك.

وبعد تعريف النحو، شرع ابن عصفور (ت669هـ) في تفصيل الكلام في باب "تبين الكلام وأجزائه"، فانطلق من العام إلى الخاص؛ فعرف الكلام بوصفه موضوع علم النحو، ثم أجزأه معتمدا التقسيم الثلاثي المشهور للكلام (الاسم فالفعل ثم الحرف)، ولعله من الهين أن يلحظ الواحد منا أن هذا الترتيب بقي على حاله منذ سيبويه (ت180هـ)، ومن الأكيد أن ذلك ليس مصادفة، وإنما حاجة في نفوس النحاة، يقول سيبويه: "فالاسم رجل وفرس وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون ولما لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> المقرب. ابن عصفور. ص 67.

<sup>(2)</sup> الكتاب. سيبويه. تحقيق عبد السلام هرون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثالثة. 1988.

ما من ريب أن هذا الكلام مفتاح فهم تقديم النحاة الاسم عن الفعل؛ فالفعل قد أخذ من الاسم؛ أي أنه أصل والفعل فرع؛ ولما كان الأصل أسبق من الفرع، كان من الضروري أن يسبق الاسم الفعل. والراجح أن سيبويه (ت180هـ) قد تأثر في كلامه هذا بالمنطق الأرسطي وبالقسمه الأفلاطونية؛ كيف لا وقد كان عجمياً وعاش في زمن عُرف فيه نحاته بتلفسهم، ودليل ذلك أنه كان معاصراً للفراء (207هـ)، وقد صرح ابن النديم (ت380هـ) بغلبة الفلسفة اليونانية على فكر الفراء في تأليفه ومصنفاته، يقول: "كان الفراء يتفلسف في تأليفه ومصنفاته؛ يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة"<sup>(1)</sup>.

ثم عرج ابن عصفور (ت669هـ) على ذكر تبين أحكام الكلم؛ فأوضح أن الكلم لها أحكام في أنفسها قبل التركيب، وأحكام خلال تركيبها. فأما النوع الأول فهو يهتم بأول الكلم، وآخر الكلم، وأنفس الكلم أو ما يسمى بالأحكام التصريفية- وهذا ما أحرّ ابن عصفور (ت669هـ) الحديث عنه إلى حينه. وأما النوع الثاني فهو الأحكام النحوية، وهو بدوره نوعان: أحدهما خاص بالإعراب، وثانيهما خاص بالبناء والحكاية. ثم طفق يذكر الأول منهما؛ فبدأ بتعريف الإعراب اصطلاحاً بقوله: "تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها"<sup>(2)</sup>، ولعله من الواضح جداً مدى

<sup>(1)</sup> الفهرست. ابن النديم. تحقيق إبراهيم رمضان. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الثانية. 1997. ص 91، وينظر "الثقافة المنطقية في الفكر النحوي". محيي الدين محاسب. الرياض. الطبعة الأولى. 2007. ص 55، و"علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب". لاسي أوليري. ترجمة وهيب كامل. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1962. ص 199.

<sup>(2)</sup> المقرب. ابن عصفور. ص 69.

\_\_\_\_\_ ملاحع النبوي النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

تأثير نظرية العامل في تبويب ابن عصفور (ت669هـ) لكتابه، وتكفي إطلالة  
يسيرة على عناوين أبوابه حتى نستيقن أن أصول نظرية العامل كانت أساسا  
لتبويب كتابه.

وينضاف إلى ذلك ملاحظة أخرى، تتمثل في تقديم ابن عصفور  
(ت669هـ) للإعراب على البناء، وقد أسس لعمله هذا برأي سديد يقول فيه:  
"استدل أهل البصرة على أن الإعراب أصل في الأسماء بأنه قد افتقر إليه فيها  
بدليل أنك إذا قلت "ضرب زيدٌ عمراً"؛ فلولا الإعراب لالتبس الفاعل بالمفعول،  
وكذلك إذا قلت: "ما أحسن زيدا"، لولا الإعراب لم تُدر: هل تعجبت أو نفيت أو  
استفهمت، والفعل ليس كذلك، فلما كان هذا في بعض الأسماء حمل سائرهما عليها.  
وأما الفعل فلم يفتقر إليه...والدليل أيضا على أن الإعراب فرع في الأفعال أصل  
في الأسماء أنها كلها معربة إلا ما أشبه المبني على ما تبين قبل هذا، والأفعال  
كلها مبنية إلا ما أشبه المعرب فدل ذلك على أنها مبنية في الأصل؛ إذ لو كان  
أصلها في الإعراب لكان الماضي معربا فدل على بطلان مذهبهم"<sup>(1)</sup>.

ولعله جلي أن في كلامه هذا تأييد لفكرة أن الإعراب يستحق الرتبة الأولى  
لأن إعراب الأسماء ضروري ومفتقرٌ إليه لفهم المعنى.

---

<sup>(1)</sup> شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور. الشرح الكبير. تحقيق صاحب أبو جناح. عالم الكتب.  
بيروت. الطبعة الأولى. 1999. ج 2. ص 337 - 338.

والغالب أن رأيه صواب؛ فالإعراب مقدم على البناء؛ إذ بالإعراب يُفهم المعنى، كما أنه أصل، والبناء فرع<sup>(1)</sup>، وما أخذ به ابن عصفور سبقه إليه سيبويه في كتابه<sup>(2)</sup>.

وبعد تعريف الإعراب، عدد ابن عصفور (ت669هـ) ألقابه الأربعة، وهي على التوالي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ثم ذكر الحالات التي تختص بكل لقب، واهتم في باب معرفة علامات الإعراب؛ بذكر جملة منها خاصة بالأفعال الخمسة، والمنتى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف. وأنهى مقدمته بباب "ذكر الأماكن التي يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال لقباً من ألقاب الإعراب الأربعة". وخلال ذلك ذكر ابن عصفور (ت669هـ) أماكن وحالات إعراب كل من الاسم والفعل، بادئاً بالاسم ومثنياً بالفعل.

وبناء على ما سبق، نصل إلى أن ابن عصفور (ت669هـ) كان يدرك تمام الإدراك ما للمقدمة من أهمية بالنسبة لباقي أبواب كتابه، لكنه لم يصرح بذلك جهراً، وإنما اكتفى بإغنائها بمكونات عدة راعى في تقديمها إلى القارئ التدرج من الكل إلى الجزء، والترتيب الحسن، والتيسير القريب إلى الأذهان القائم على أساس الإكثار من التعريفات والتقسيمات والشرح والتفسير والتمثيل.

<sup>(1)</sup> ينظر "شرح قطر الندى". ابن هشام. تحقيق محمد عبد الحميد محيي الدين. المطبعة العصرية. بيروت. الطبعة الأولى. 1994. ص 41.

<sup>(2)</sup> الكتاب. ج 1. ص 12 - 13.



\* النوع الأول من الأحكام التركيبية للكلم (الإعراب):

1-باب المرفوعات:

عقب مقدمة الكتاب، استهل ابن عصفور (ت669هـ) حديثه عن المرفوعات بباب الفاعل، وهو في ذلك يتبع نهج العديد من النحاة الذين سبقوه، يأتي في صدارتهم سيبيويه (180هـ) في "الكتاب"، والزمخشري (538هـ) في "المفصل في صنعة الإعراب".

وحري بنا هنا أن نشير إلى أن بعض النحاة آثروا تقديم باب المبتدأ على باب الفاعل، نذكر منهم ابن جني (ت392هـ) في "اللمع في العربية"<sup>(1)</sup>، وأبا البركات الأنباري (ت577هـ) في كتابه "أسرار العربية"<sup>(2)</sup>، وأبا البقاء العكبري (616هـ) في كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب"<sup>(3)</sup>، وابن مالك (672هـ) في "الألفية"<sup>(4)</sup>.

ومما يدعو إلى الغرابة أن سيبيويه (ت180هـ) قد كان من المنظرين الداعين إلى تقديم المبتدأ عن الفاعل، بقوله: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء،

---

<sup>(1)</sup> اللمع في العربية. أبو الفتح عثمان ابن جني. تحقيق سميح أبي مغلي. دار مجدلاوي للنشر. عمان. 1988. ص 28.

<sup>(2)</sup> أسرار العربية. أبو البركات الأنباري. دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. 1997. ص 78 و 87.

<sup>(3)</sup> اللباب في علل الإعراب. أبو البقاء عبد الله بن الحيين العكبري. تحقيق غازي مختار طليبات. دار الفكر المعاصر. بيروت. الطبعة الأولى. 1995. ج 1. ص 124.

<sup>(4)</sup> ألفية ابن مالك. جمال الدين بن مالك. دار التعاون. دون تاريخ. ص 17 و 24.

وإنما يدخل الناصبُ والرافعُ -سوى الابتداء- والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ) إن شئت أدخلت (رأيتُ) عليه فقلت: (رأيتُ عبدَ الله منطلقاً)، أو قلت: (كان عبدُ الله منطلقاً)، أو (مررتُ بعبدِ الله منطلقاً)، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرة قبل المعرفة<sup>(1)</sup>. لكنه على حيز الواقع يجعل باب الفاعل أسبق من باب الابتداء في كتابه<sup>(2)</sup>.

والمتمعن في كلامه يجده يدافع عن أسبقية المبتدأ عن الفاعل؛ فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر هي صاحبة الصدارة في النشأة، كما أنها أساسٌ مختلفِ الجمل الأخرى التي تنشأ بإدخال فعل أو حرف، كقولنا: (رأيتُ عبدَ الله منطلقاً)، أو (كان عبد الله منطلقاً)، أو (مررتُ بعبدِ الله منطلقاً)؛ فالمبتدأ يكون مرفوعاً إن دخل عليه رافع-ماعداء-، ومنصوباً إن دخل عليه ناصب، ومجروراً إن دخل عليه جارٌّ. وعليه، فإن الجملة الاسمية -أو الابتداء كما اصطاح عليه سيبويه (ت180هـ)- هي أول ما يتحقق فيه عمل العامل. وتبعاً لذلك، فإن المبتدأ أحق بالتقديم من الفاعل، وهذه الأسبقية التي يحظى بها المبتدأ إنما هي كأسبقية العدد واحد على باقي الأعداد، وأسبقية النكرة على المعرفة.

(1) الكتاب. سيبويه. ج 1. ص 23 - 24.

(2) المصدر نفسه. ج 1. ص 33.

\_\_\_\_\_ ملامح النوب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

وتتنوع ألوان أقوال النحاة بخصوص المعايير التي اعتمدها لتقديم المبتدأ على الفاعل، ومجمل هذه الأسباب هي-حسب ما بين يدينا من مصادر ومراجع- :

- المبتدأ أصل الكلام؛ فالجملة الاسمية أصل الجملة الفعلية.

- المبتدأ تُصدَّر الجملة به.

- المبتدأ يبقى مبتدأ حتى وإن تأخر في الجملة، بخلاف الفاعل الذي يصبح مبتدأ إذا تم تأخيره.

- المبتدأ يكون عاملاً ومعمولاً، أما الفاعل فلا يكون إلا معمولاً<sup>(1)</sup>.

أما الذين قالوا بأسبعية الفاعل فقوم كثير كذلك، منهم الزمخشري (538هـ) في "المفصل في صنعة الإعراب"، وقد عمد ابن يعيش (ت643هـ) في شرح "المفصل" إلى توضيح ما حمل الزمخشري على ذلك، فرأى أن الفاعل أصل المرفوعات؛ أي أن رفعه واجب؛ إذ الفاعل يبيّن برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام؛ فيمكن إزالة اللبس بينه وبين المفعول، أما المبتدأ فرفعه لا حاجة له في إزالة اللبس، وإنما هو للاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كون كليهما مسنداً إليه<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتيلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة. 1996. ج 1. ص 58، وينظر "الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي". حميدة العوني. الطبعة الأولى. 2015. ص 175.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل. ابن يعيش. قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2001. ج 1. ص 198.

وارتضى ابن هشام (ت761هـ) أن الفاعل مقدم على المبتدأ لسببين اثنين: أولهما أن الفاعل عامله لفظي؛ وهو الفعل، بينما المبتدأ عامله معنوي؛ وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، والأقوى مقدّم على الأضعف، وثانيهما أن الرفع في الفاعل يتيح التمييز بينه وبين المفعول وليس هو كذلك في المبتدأ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، ومادام الرفع في الفاعل يفرق بين المعاني فهو الأصل، ولذلك وجب تقديم ما هو الأصل<sup>(1)</sup>.

نعود إلى أصل ما كنا عليه فنقول إن ابن عصفور (ت669هـ) اختار تقديم باب الفاعل على باب الابتداء للأسباب السالفة الذكر، ثم أردف باب الفاعل بأبواب تتضمن أفعالاً خاصة كباب "نعم وبئس" وباب التعجب، ثم عرج على باب "ما لم يُسمَّ فاعله"؛ أي باب نائب الفاعل. ومن الملاحظ أن هذه الأبواب تسير في تسلسل منطقي؛ إذ لا اضطراب بين موضوعاتها؛ حيث بقي ابن عصفور (ت669هـ) محافظاً على خيط الرفع والفاعلية بينها.

وما نخرج به من باب الفاعل في كتاب "المقرَّب" أن ابن عصفور (ت669هـ) قد كان له منهجه المتفرد في عرض هذا الباب؛ إذ "تجده يعرف الفاعل ثم يتناول ترتيب الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به، ثم يتناول حكم الفاعل والمفعول به من الأسماء الموصولة فيحصر الموصولات الحرفية والاسمية، ويبين ما في كلمة (الذي) من لغات، ويبين حكم الموصولات

<sup>(1)</sup> شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة. 2004. ص 189.

وصلاتها والعائد على الاسم الموصول، وحكم الفصل بين الموصول وصلته، ثم يذكر حكم الفاعل في الأفعال غير المتصرفة وهي نعم وبنس وحبذا وفعل التعجب، ويتناول أساليبها بتفصيل. والغريب أنه لا يعرض في باب الفاعل للفاعل المؤنث. والحق أن المنهج الذي وضعه ألزمه ذلك لأن إسناد الفعل إلى مؤنث ليس داخلا في الأحكام التركيبية الإعرابية إنما هو داخل في الأحكام التركيبية غير الإعرابية<sup>(1)</sup>.

أما باب المبتدأ وخبره فقد ظهر لابن عصفور (ت669هـ) أنه من المناسب وضعه بعد ما سبق من الأبواب مقتديا بجملة من النحاة السابقين، ثم أعقبه بباب الاشتغال. والأنسب في تصورنا أن يختار له موضعا بعد باب الفاعل على أساس أن الفاعل باب أصلي يتفرع عنه باب الاشتغال، أو في نهاية باب المنصوبات على اعتبار أنه فرع من فروع المفعول به، فذلك ما مال إليه أغلب النحاة. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تخريج صنيع ابن عصفور (ت669هـ) على اعتبار أن المشغول عنه قد يُرفع في بعض الأحوال بوصفه مبتدأ. وليس ابن عصفور (ت669هـ) هو أول من ذهب إلى ذلك؛ فقد سبقه إليه ثلثة من النحاة، نذكر منهم الزجاجي (ت340هـ) في مصنفه "الجمل في النحو"؛ فقد تلا باب "الابتداء" بباب "اشتغال الفعل عن المفعول بضميره"<sup>(2)</sup>، قال أبو محمد القاسم الحريري

---

<sup>(1)</sup> النحو التعليمي في التراث العربي. محمد إبراهيم عبادة. منشأة المعارف. الإسكندرية. دون تاريخ. ص 71.

<sup>(2)</sup> ينظر "الجمل في النحو". أبو القاسم الزجاجي. اعتنى بتصحيح وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب. الجزائر. 1926. ص 36 - 39.

(ت516هـ): "اعلم أن قولهم: زيدا ضربته، وما جرى مجراه، سمي "ما شغل عنه الفعل"، يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في "زيد"؛ وهذه المسألة من مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به"<sup>(1)</sup>.

ولما كانت أصول نظرية العامل توجه تبويب ابن عصفور (ت669هـ) لكتابه "المقرب"، فقد أعقب بابي "المبتدأ وخبره" و"الاشتغال" بباب يعد من ملحقات المرفوعات وهو باب "النواسخ". وأغلب الظن أن ابن عصفور (ت669هـ) اختار هذا الترتيب لأن المبتدأ والخبر تدخل عليهما عوامل فتحول حكمهما؛ فالجمل المبدوءة بالنواسخ هي جمل من مبتدأ وخبر في الأصل. وهذا يعني أن ابن عصفور (ت669هـ) قد اعتمد أساس الأصل والفرع إلى جانب نظرية العامل في تبويب كتابه. ولاشك أن اختياره هذا مساعد على إدراك العلائق والروابط المنهجية بين أبواب النحو<sup>(2)</sup>.

## 2 - باب المنصوبات:

### أ - باب المفاعيل:

\* **المفعول به:** لما قضى ابن عصفور (ت669هـ) كلامه عن المرفوعات، شرع في تفصيل القول في القسم الأول من المنصوبات، فذكر المفاعيل، وبخاصة باب المفعول به على خلاف مجموعة من النحاة الذين يقدمون باب المفعول

<sup>(1)</sup> شرح ملحمة الإعراب. أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري. تحقيق فائز فارس. 1991. ج 1. ص 82.

<sup>(2)</sup> الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي. احميدة العوني. ص 183.

\_\_\_\_\_ ملامح النويب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

المطلق. ولعل ابن عصفور (ت669هـ) قد حدا في ذلك حدو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) في كتابه "الجمل في النحو"<sup>(1)</sup> فاعتمد أساس الكثرة والقلّة؛ إذ المفعول به كثير الاستعمال في الكلام عكس المفعول المطلق. وينضاف إلى ذلك أن المفعول به غير مقيد؛ فبمجرد أن نقول (مفعول) إلا ونقصد بذلك المفعول به، بينما المفعول المطلق مقيد بلفظة "مطلق"<sup>(2)</sup>.

أما الذين قدموا المفعول المطلق فالظاهر أنهم رأوه مفعولا حقيقيا من حيث المعنى، أما المفعول به فليس حقيقيا؛ ولعل ذلك يتضح من خلال قول ابن السراج (316هـ): "والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين؛ فمعنى قولك: قام زيد، وفعل زيد قياما سواء، وإذا قلت: ضربت، فمعناه: أحدثت ضربا، وفعلت ضربا؛ فهو المفعول الصحيح؛ ألا ترى القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فنقول أنا فعلته، تريد أنا ضربته هذا الضرب، وقولك ضربت هذا الضرب، وقولك: ضربت زيدا لا يصلح أن تغيره بأن تقول: فعلت زيدا لأنه ليس بمفعول لك، فإنما هو مفعول لله تعالى. فإذا قلت ضربت زيدا، فالفعل لك دون زيد، وإنما أحللت الضرب به، وهو المصدر"<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> الجمل في النحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى. 1985. ج 1. ص 33 - 34.

<sup>(2)</sup> حاشية الصبان على شرح الأشموني. تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد. المكتبة التوفيقية. الطبعة الثانية. ج 2. ص 161.

<sup>(3)</sup> الأصول في النحو. ج 1. ص 159 - 160.

فالمفعول المطلق حقيقي من حيث المعنى، كما أنه يصاغ من جميع الأفعال، لازمة كانت أم متعدية. بينما المفعول به ليس مفعولا حقيقيا؛ لأنه ليس بمفعول الفاعل؛ فالمفعول الحقيقي الذي فعله الفاعل في قولك (ضربت زيدا ضربا) هو الضرب، غير أن "زيدا" ليس مفعولا حقيقيا؛ إذ يستحيل أن يقال "فَعَلَ زيدا"، وفي المقابل يمكن أن يقال "فَعَلَ ضربا".

وكان من المتوقع أن يردف ابن عصفور (ت669هـ) باب المفعول به بملحقاته (النداء، والاختصاص، والإغراء، والتحذير) أو باب المفعول المطلق، إلا أنه حبذ باب "الأفعال المتعدية". ولعل مرد صنيعة هذا إلى حاجة الأفعال المتعدية إلى المفعول به حتى يتم المعنى.

\* **المفعول المطلق والمفعول فيه:** صنّف ابن عصفور (ت669هـ) المفعول المطلق -أو المصدر على حد قوله-، والمفعول فيه في "باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم"، وقد نهج سبيل العديد من النحاة فجعل المفعول المطلق قبل المفعول فيه، والظاهر أن ذلك مرده إلى أن المفعول المطلق أقرب إلى الفعل؛ فالفعل الناصب للمفعول المطلق مشتق منه<sup>(1)</sup>.

\* **المفعول معه والمفعول لأجله:** وضع ابن عصفور (ت669هـ) كلا من المفعول معه والمفعول لأجله في باب "المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم".

<sup>(1)</sup> الأصول في النحو. ج 1. ص 161.



ويكاد يتفق النحاة على أن المفعول معه والمفعول له يستحقان الرتبة الأولى والأخيرة في باب المفاعيل. يقول ابن جني (392هـ) في "اللمع": "والمفعول على خمسة أضرب: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه"<sup>(1)</sup>.

وقد كان لابن السراج (316هـ) رأي في علة تقديم المفعول المطلق عن المفعول لأجله؛ فالمفعول له إنما يؤخر لأن العامل فيه ليس مشتقا منه، قال ابن السراج: "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا، ولكن العامل فيه غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر، نحو قولك: ...جئتك مخافة فلان"<sup>(2)</sup>.

وفي علة تقديم المفعول المطلق عن المفعول فيه قال أبو الحسن عبد الله الوراق (381هـ): "إن قال قائل: لم تعدى الفعل إلى ظروف الزمان خاصيا وعاميا من غير توسط حرف الجر، نحو قولك: قمت وقتا، وقمت يوم الجمعة؟ فالجواب في ذلك: أن الفعل يدل بصيغته على الزمان، وهو مضارع للزمان بنفسه، فلما صار الزمان مشاركا للفعل هذه المشاركة، استحق طرح حرف الجر منه؛ إذ كان حذفه لا يُشكّل، وهو أخف في اللفظ"<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> اللمع في العربية. ابن جني. ص 47.

<sup>(2)</sup> الأصول في النحو. ج 1. ص 206.

<sup>(3)</sup> علل النحو. أبو الحسن عبد الله الوراق. تحقيق محمود محمد محمود نصار. الطبعة الثانية.

وأغلب الظن أن المفعول المطلق قد قُدِّم على المفعول فيه لأن صلة ظرف الزمان بالفعل قوية؛ فظرف الزمان يدل على الزمان، ومعلوم أن الفعل كذلك يدل بصيغته على الزمان، وبفضل هذه المشاركة تعدى الفعل إلى ظرف الزمان دون الحاجة إلى واسطة. أما تقديم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه، ففي علمه أقوال كثيرة، منها قول الرضي الأسترابادي (686هـ): "وقدِّم المفعول فيه على المفعول له، والمفعول معه؛ لأن احتياج الفعل منها إلى الزمان والمكان ضروري، بخلاف العلة والمصاحب. وقدِّم المفعول له على المفعول معه؛ إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض، قليل، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو، بخلاف سائر المفاعيل، ولولا مراعاة التسمية، كما قلنا، لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه، أولى؛ إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى".<sup>(1)</sup>

فأساس ترتيب هذه المفعولات هو مدى احتياج الفعل للمفعول؛ أي حسب أهميتها وتداولها في الكلام؛ فحاجة الفعل إلى المفعول فيه أكثر منها إلى المفعول له والمفعول معه. والغالب أن هذا الأساس هو الذي اعتمده ابن عصفور (ت669هـ) كما مر بنا سابقاً. وينضاف إلى ذلك سبب آخر يتمثل في أن العامل في المفعول معه لا يصل إليه إلا بواسطة؛ ومعلوم أن العمل دون واسطة يدل على قوة العامل.

<sup>(1)</sup> شرح الرضي على الكافية. تعليق وتصحيح يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. الطبعة الثانية. 1996. ج 1. ص 296.

وصفة القول إن المشترك بين المصنفات النحوية-التي عدنا إليها- أن يتم البدء بأحد المفعولين؛ إما المفعول المطلق وإما المفعول به، ويكون الختم بالمفعول معه.

**ب - الحال:** لم يفرد ابن عصفور (ت669هـ) للحال بابا خاصا به، وإنما أفاض الحديث عنه في "باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به"، و"باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم". والمشهور أن باب الحال يكون مباشرة بعد باب المفاعيل، إلا أن ابن عصفور (ت669هـ) آثر وضعه في البابين السابقين، والغالب أن سبب ذلك راجع إلى أنه يعتبر الحال مشبها بالمفعول، وهي بالمفعول فيه أكثر شبها؛ إذ الحال عند ابن عصفور (ت669هـ) ملحقة بالمفعول فيه؛ فهي تحمل معنى ظرف الزمان؛ لأن الحال يصح تقديرها ب(في) كما يصح ذلك في تقدير المفعول فيه.

**ج - التمييز:** صنف ابن عصفور (ت669هـ) التمييز ضمن "باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها" مباشرة بعد باب المفعول له. وفي اختياره لهذا الترتيب نوع من الغموض؛ فالمشهور أن يكون التمييز بعد الحال على أساس أن التمييز والحال من ملحقات المفعول؛ فالحال ملحق بالمفعول فيه-كما سبقت الإشارة إلى ذلك-، والتمييز ملحق بالمفعول به؛ إذ التمييز مشبه بالمفعول به في

شيئين اثنين؛ فهو فضلة يتم الكلام بدونها، كما أنه منصوب واقع بعد تمام العامل<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن ابن عصفور (ت669هـ) قد جاور بين المفعول له والتمييز لكونهما متشابهين في الغاية من حصولهما؛ إذ المفعول لأجله يؤتى به في الجملة لإزالة الإبهام عن السبب الذي لأجله وقع الفعل، والتمييز يُستحضر ليزيل الإبهام عن المميز.

د - الاستثناء: أما باب الاستثناء فلم يخرج فيه ابن عصفور (ت669هـ) عن التوبيخ المشهور؛ إذ وضعه مباشرة بعد باب التمييز. والغالب أن مرد ذلك أن عمل النصب وصل إليه بواسطة حرف (حرف الاستثناء)، كما أن الفعل لا يحتاج إليه بقدر احتياجه إلى الحال والتمييز<sup>(2)</sup>.

هـ - النداء/ الاستغاثة/ التعجب/ الندبة/ الترخيم: تناول ابن عصفور (ت669هـ) النداء بعد باب الاستثناء على أساس أنه من الملحقات بالمفعول. والذي ذهب إليه أبعد عن الغرابة، وأقرب إلى مذهب الجمهور، ويعضده ورود نصوص عدة، منها قول ابن أجروم (723هـ): "المنصوبات خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز،

<sup>(1)</sup> نتائج الأفكار في شرح الإظهار. مصطفى بن حمزة بن إبراهيم أطي. خرج شواهد ووضع حواشيه غريد الشيخ. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 2018. ص 130.

<sup>(2)</sup> النكت على الألفية والكافية والشفافية والشذور والنزهة. السيوطي. تحقيق فاخر جبر مطر. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2007. ج 1. ص 417.

\_\_\_\_\_ ملامح النوب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع للمنصوب<sup>(1)</sup>.

أما أساليب الاستغاثة والتعجب والندبة والترخيم فقد جاءت متتالية على هذا الترتيب في كتاب "المقرب"، ويبدو أن ابن عصفور (ت669هـ) قد جاء بها مجتمعة على أساس أنها أبواب ملحقة بالمفعول. والظاهر أنه اقتدى بتبويب جملة من النحاة، منهم ابن جنى (392هـ) في كتابه "اللمع في العربية"، وأبو البركات الأنباري (ت577هـ) في "أسرار العربية"، عدا أسلوب التعجب الذي ورد بكثرة بعد الحديث عن الأفعال الجامدة (بئس ونعم، وحبذا)<sup>(2)</sup>.

والراجع أن ما ذهب إليه ابن عصفور (ت669هـ) مقبول؛ إذ هذه الأساليب ملحقة بالمفعول به لأن أصلها جملة فعلية من فعل محذوف وفاعل ومفعول به.

و - باب لا: جعل ابن عصفور (ت669هـ) باب لا النافية للجنس بعد باب الملحقات بالمفاعيل على أساس أنها تتدرج ضمن باب كبير هو باب المنصوبات، والشائع عند غالبية النحاة أنها تُرتَّب بعد النواسخ الحرفية (إن وأخواتها) على اعتبار أنها تابعة لباب النواسخ، وذلك ما مال إليه ثلث من النحاة،

<sup>(1)</sup> متن الأجرومية. أبو عبد الله بن داود الصنهاجي. دار الصمعي للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية. الطبعة الأولى. 1998. ص 16.

<sup>(2)</sup> ينظر مثلا "همع الهوامع" للسيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1998. ج 3. ص 46.

منهم ابن جني (392هـ) في "اللمع في العربية"، وابن مالك (672هـ) في ألفيته<sup>(1)</sup>.

والميل إلى أنها ملحقة بباب النواسخ؛ فهي تعمل عمل الناسخ (إن)؛ فتتصب الاسم ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

### 3 - باب المجورات:

بعد الفراغ من باب المنصوبات، وجه ابن عصفور (ت669هـ) عنايته - حسب تصور منهجي معين - إلى باب المجورات، فبدأ بالمجورور بالحرف، ثم المجورور بالإضافة، وخصص لكل منهما باباً مستقلاً. قال ابن السراج (316هـ): "الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جر، واسم مجرور بإضافة اسم مثله إليه، وقولي، جر وخفض بمعنى واحد"<sup>(2)</sup>.

ولعله من الواضح أن ابن عصفور (ت669هـ) لم يكن أول من قدم المجورور بالحرف على المجورور بالإضافة، وعلّة ذلك مذكورة في بعض مصنفات النحاة، من ذلك كتاب "اللباب في علل الإعراب" للعكبري (616هـ)؛ إذ جاء فيه أن الأصل في العمل للفعل، ثم الحرف المختص، أما الأسماء فليست عاملة بل معمولاً فيها، كما أن الإضافة تقدّر بالحرف<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى. 2001. مجلد 1. ص 492.

<sup>(2)</sup> الأصول في النحو. ابن السراج. ج 1. ص 48.

<sup>(3)</sup> اللباب في علل الإعراب. أبو البقاء العكبري. ج 1. ص 353.

#### 4 - باب التوابع:

ارتأى ابن عصفور (ت669هـ) أن يؤخر باب التوابع إلى أن يفرغ من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ويبدو أنه كان محقا في ذلك؛ إذ لا يعقل أن تُدرس التوابع قبل المتبوعات، وهذه المتبوعات إما مرفوعات أو منصوبات أو مجرورات.

على أن بعض النحاة قد خالفوا هذا الترتيب؛ فجاءت التوابع قبل المتبوعات، ومن ذلك صنيع الزجاجي (340هـ) في كتابه "الجمل"، والجزولي (607هـ) في "المقدمة الجزولية"، وابن آجروم (723هـ) في "الآجرومية".

والترتيب الذي ارتضاه ابن عصفور (ت669هـ) كان قد سبقه إليه زمرة من النحاة، منهم الزمخشري (538هـ) في كتابه "المفصل في علم العربية"<sup>(1)</sup>، بيد أن ابن عصفور (ت669هـ) قد كان له تصور مغاير لترتيب مباحث التوابع؛ إذ استهلها بالحديث عن النعت، فعطف النسق، فالتوكيد، فالبديل، ثم عطف البيان.

ولعل ابن عصفور (ت669هـ) قدم النعت على التوكيد لأن النعت يكون متبوعه معرفة ونكرة، أما متبوع التوكيد فلا يكون نكرة، إلا ما ندر، يعزز ذلك قول الرضي (686هـ): "أما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر في تعليل قولهم إن

<sup>(1)</sup> شرح المفصل. ابن يعيش. ج 2. ص 218.

النكرة لا تؤكد<sup>(1)</sup>، وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت؛ إذ النعت يفيد ما لا يفيد  
الأول بخلاف التأكيد<sup>(2)</sup>.

أما عن تقديمه التوكيد عن البدل؛ فربما حجته في ذلك أن التوكيد مطابق  
للمؤكد في المعنى<sup>(3)</sup>.

والغالب أن عطف النسق هو الذي يؤخّر في باب التوابع؛ لأنه يتبع  
بواسطة، والأصل أن يُقدّم ما لا يتبع بواسطة<sup>(4)</sup>، غير أن ابن عصفور (ت669هـ)  
منحه الرتبة الثانية، ويبدو أنه قد اعتمد معيار كثرة الاستعمال؛ إذ المعطوف  
بالحرف كثير التداول في الكلام.

والذي ذهب إليه ابن عصفور (ت669هـ) سليم، على أنه توجد ترتيبات  
أخرى مناسبة، أتحننا بها سلفنا الصالح من النحاة المتأخرين، من شأنها أن تميط  
اللثام عن الأسس التي نهجوها هم ومن سبقهم في تبويب مباحث التوابع<sup>(5)</sup>.

## 5 - باب المشتقات:

بعد أن فرغ ابن عصفور (ت669هـ) من التعريف بعمل الفعل بشتى أنواعه  
في باب الأفعال المتعدية، عمد إلى ذكر باب الأسماء المشتقات العوامل إدراكا

<sup>(1)</sup> شرح الرضي على الكافية. ج 2. ص 372.

<sup>(2)</sup> نفسه. ج 2. ص 394.

<sup>(3)</sup> نفسه. ج 2. ص 394.

<sup>(4)</sup> شرح المفصل. ابن يعيش. ج 2. ص 218.

<sup>(5)</sup> ينظر مثلا "مع الهوامع". ج 3. ص 113.



\_\_\_\_\_ ملامح النوب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

منه أن فهم عمل هذه الأسماء لا يتأتى إلا باستيعاب عمل الفعل، وعدد في هذا الباب مجموعة من الموضوعات. على أن الترتيب المشهور للأسماء العوامل أن تكون بعد الفراغ من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع، مثلما فعل الزمخشري (ت538هـ) في "المفصل في صنعة الإعراب"<sup>(1)</sup>.

وهنا يمكن المضي مع ابن هشام (761هـ) في اختياره الرائي أن الموقع المناسب للأسماء المشتقات العوامل إنما هو بعد المجرورات مباشرة<sup>(2)</sup>.

وما يلفت النظر في هذا الباب أن بعض المصنفات النحوية قد أغفلت الحديث عنه جملة وتفصيلاً، ومن ذلك كتابا "التفاحة في النحو" لأبي جعفر النحاس (338هـ)، و"اللمع في العربية" لابن جني (392هـ)<sup>(3)</sup>.

وتبقى مسألة أخيرة في هذا الباب تخص المعايير التي اعتمدها ابن عصفور (ت669هـ) في ترتيب الأسماء العاملة، فالظاهر أنه قد اعتمد قوة شبهها بالفعل<sup>(4)</sup>؛ حيث راعى أن الفعل أقوى العوامل، وما عمل من الأسماء العوامل فصلته الوثيقة به؛ إذ قوة الصلة بالفعل هي التي تحدد قربه منه في قائمة الأسماء

---

<sup>(1)</sup>المفصل في صنعة الإعراب. الزمخشري. تحقيق علي بو ملحم. مكتبة الهلال. بيروت. الطبعة الأولى. 1993. ص 281.

<sup>(2)</sup> شرح شذور الذهب. ابن هشام. ص 393.

<sup>(3)</sup> الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي. حميدة العوني. ص 245.

<sup>(4)</sup> نفسه. ص 247.

العوامل. ولذلك كان ترتيب ابن عصفور (ت669هـ) للمشتقات قريبا منه عند جمهور النحاة<sup>(1)</sup>.

## 6 - باب إعراب الأفعال:

لعله من الجليّ أن ابن عصفور (ت669هـ) اختار تبويب كتابه على أساس أقسام الكلمة؛ إذ بدأ بالحديث عن الأسماء، وها هو يخصص للأفعال ثلاثة أبواب في نهاية كتابه، على أنه لم يخصص للحروف بابا مستقلا؛ لأنه قد سبق له أن ذكرها بطريقة ضمنية حين حديثه عن الأسماء والأفعال.

وقد سبقه إلى هذا المنهج نحاة عديدون، منهم سيبويه (180هـ) في "الكتاب"، والمبرد (285هـ) في "المقتضب"، وابن جني (392هـ) في "اللمع في العربية".

## 7 - باب الممنوع من الصرف:

كان باب الممنوع من الصرف آخر ما ختم به ابن عصفور (ت669هـ) حديثه عن الأحكام الإعرابية للكلم في حال التركيب، وقد عنوانه ب(باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل)، ولعل الذي دعاه إلى أن يخصص للممنوع من الصرف هذه الرتبة أنه لا يُجر بالكسرة الظاهرة بل بالفتحة النابتة عن الكسرة، والغالب أنه قد حدا في ذلك حدو الكثيرين كابن السراج (316هـ) في "الأصول في النحو"، وابن جني (392هـ) في "اللمع في العربية".

<sup>(1)</sup> نفسه. ص 251.

\* النوع الثاني من الأحكام التركيبية للكلم:

1 - بناء الحروف والأفعال والأسماء:

استهل ابن عصفور (ت669هـ) حديثه عن النوع الثاني من الأحكام التركيبية للكلم بتعريفه البناء بقوله: "ألاً يتغير آخر الكلمة لعامل، في حين جعلها جزءً كلاماً كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديراً"<sup>(1)</sup>، ثم عرض لبناء الحروف والأفعال والأسماء ملتزماً بالترتيب المعهود-كما مرّ بنا-.

2 - باب الحكاية:

كان باب الحكاية آخر الأبواب النحوية لكتاب "المقرب"، والباب الموالي لباب "البناء"، ويبدو أن هذا الاختيار لابن عصفور (ت669هـ) قائم على أساس أن أسلوب الحكاية تركيب نحوي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما عرف في الدرس النحوي بالبناء والإعراب، حيث العوامل النحوية ومعمولاتها في التركيب؛ "فما كانت حركته أثراً مباشراً للعامل كان من المعرب على اللفظ، وما لم تكن كذلك كان من المعرب على تقدير الحركة، أو من المبني الذي يعرب محله أو موضعه لا لفظه"<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> المقرب ومعه مثل المقرب. ابن عصفور. ص 367.

<sup>(2)</sup> الحكاية بكل من (من وأي وما الاستفهامية) المزيدة ببعض حروف، وحكمها من حيث البناء والإعراب. إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل. المجلد الحادي عشر. العدد الثاني. 2010. ص 85.

ثالثاً: خاتمة

الخلاصة أننا كنا أمام كتاب موبّ تيوبيا منهجيا بديعا ناضجا إلا ما ندر؛ إذ كان ابن عصفور (ت669هـ) يذكر موضوعات الأبواب النحوية مرتبة وفق خطة منهجية، لكن دون أن يصرّح بذلك. وقد تبيّن أن هذا التيوب في عمومته قد اعتمد نظرية العامل أساسا له. وأول عنصر بدأ به ابن عصفور (ت669هـ) هو مقدمة كتابه التي وضّح فيها قضايا تُعد ركائز أساسية لولوج أبواب النحو العربي. وتوزعت هذه المقدمة بين حقلين كبيرين: أقسام الكلمة، ومفهوم الإعراب والبناء. ثم شرع ابن عصفور (ت669هـ) في الحديث عن أبواب النحو حسب معيار الإعراب والبناء؛ وقدم الأسماء عن الأفعال والحروف؛ إذ الأسماء هي التي تستحق الإعراب، وقسم المعربات إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، ومجزومات، لكنه لم يدرس المجزومات مباشرة بعد المجرورات، وإنما أجّلها إلى باب "إعراب الأفعال"، ثم انتقل إلى باب الممنوع من الصرف، فباب البناء، فباب الحكاية. ولم يخصص بابا للحروف دفعا للتكرار؛ إذ سبق له الحديث عنها ضمن بابي الأسماء والأفعال.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر

- 1 - أسرار العربية. أبو البركات الأنباري. دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. 1997.
- 2 - الأصول في النحو. أبو بكر بن محمد بن سهل ابن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتيلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة. 1996.
- 3 - ألفية ابن مالك. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي. دار التعاون. دون تاريخ.
- 4 - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق محمد المصري. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سوريا. الطبعة الأولى. 2000.
- 5 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى. 2001.
- 6 - الجمل في النحو. أبو القاسم الزجاجي. اعتنى بتصحيح وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب. الجزائر. 1926.
- 7 - الجمل في النحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى. 1985.

- 8 - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد. المكتبة التوفيقية. الطبعة الثانية.
- 9 - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. أبو عبد الله بن عبد الملك المراكشي. تحقيق د. إحسان عباس، ود. محمد بنشريفة، ود. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي. تونس. الطبعة الأولى. 2012.
- 10 - شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور. الشرح الكبير. تحقيق صاحب أبو جناح. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى. 1999.
- 11 - شرح الرضي على الكافية. تعليق وتصحيح يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. الطبعة الثانية. 1996.
- 12 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة. 2004.
- 13 - شرح قطر الندى. أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد عبد الحميد محيي الدين. المطبعة العصرية. بيروت. الطبعة الأولى. 1994.
- 14 - شرح المفصل. موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي. قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. 2001.

- 15 - شرح ملحمة الإعراب. أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري. تحقيق فائز فارس. طبعة 1991.
- 16 - علل النحو. أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق. تحقيق محمود محمد محمود نصار. الطبعة الثانية. 2008.
- 17 - الفهرست. ابن النديم. تحقيق إبراهيم رمضان. دار المعرفة. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية. 1997.
- 18 - الكتاب. سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثالثة. 1988.
- 19 - اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر. بيروت. الطبعة الأولى. 1995.
- 20 - اللمع في العربية. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق سميح أبو مغلي. دار مجدلوي للنشر. عمان. 1988.
- 21 - متن الأجرومية. أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي. دار الصميعي للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية. الطبعة الأولى. 1998.
- 22 - المفصل في صناعة الإعراب. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق علي بو ملحم. مكتبة الهلال. بيروت. الطبعة الأولى. 1993.

23 - المقرب ومعه مُثُل المقرب. أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1998.

24 - نتائج الأفكار في شرح الإظهار. مصطفى بن حمزة بن إبراهيم أطه لي. خرج شواهد ووضع حواشيه غريد الشيخ. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 2018.

25 - النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق فاخر جبر مطر. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2007.

26 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. 1998.

### ثانيا: المراجع

27 - الثقافة المنطقية في الفكر النحوي. محيي الدين محاسب. الرياض. الطبعة الأولى. 2007.

28 - الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي. احميدة العوني. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2015.

29 - علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب. لاسي أوليري. ترجمة وهيب كامل. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1962.



\_\_\_\_\_ ملامح النوب النحوي في كتاب "المقرب" لابن عصفور الإشبيلي

30 - النحو التعليمي في التراث العربي. محمد إبراهيم عبادة. منشأة المعارف. الإسكندرية.

### ثالثاً: المقالات:

31 - الحكاية بكل من (مَنْ وأَيِّ وما الاستفهامية) المزيدة ببعض حروف، وحكمها من حيث البناء والإعراب. إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل. المجلد الحادي عشر. العدد الثاني. 2010.